السيدة فاتو بنسوده

**المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية**

# بيان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الحالة في دارفور، عملاً بقرار المجلس 1593 (2005)

تمت المطابقة عند الإلقاء

نيويورك، الولايات المتحدة

يوم الجمعة الموافق 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2014

شكراً، سيدي الرئيس وأصحاب السعادة،

1 – يتمثّل الغرض من التقارير المنتظمة المطلوب مني تقديمها إلى هذا المجلس في إحاطتكم بما يستجد من تطورات وبالتقدم المحرز في التحقيقات والملاحقات بحق من يُزعم تحملهم المسؤولية عن ارتكاب الجرائم في دارفور. وقد خلُص القضاة، بناءً على تحقيقات مكتبي وتقديم الأدلة إلى القضاة، وبناءً على تقييم القضاة المستقل، إلى أن الأدلة المقدمة إليهم أثبتت أن بعض أشخاص في السودان ينبغي تقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية (يشار إليها في ما يلي باسم "المحكمة") للردّ على التهم، ومن بينها مزاعم الاغتصاب.

2 – وحتى الآن، لم يُقدم أي من أولئك الأشخاص إلى العدالة، وما زال بعضهم ضالعاً في الفظائع التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء. وبات حضوري إليكم لإطلاعكم على آخر المستجدات أكثر صعوبة، لأني لا أبرح أردد ما سبق أن قلته مراراً وتكراراً، وهي أمور يعلم جلَّها هذا المجلسُ تمام العلم. فالحالة في دارفور لا تستمر في التدهور فحسب، بل إن وحشية ارتكاب الجرائم صارت أوضح من ذي قبل. ولا تزال النساء والفتيات تنوء بهم وطأة الهجمات المتواصلة ضد المدنيين الأبرياء. ومازال هذا المجلس، على الرغم من ذلك، في حاجة إلى حافز يدفعه إلى اتخاذ إجراء. وتسأل ضحايا عمليات الاغتصاب أنفسهن: كم من النساء زيادة عليهن لا بد أن يتعرّضن إلى هجمات وحشية حتى يقدّر هذا المجلس فداحة محنتهن.

3 – وعلى مدار الفترة التي ظل المكتب يقدم فيها تقاريره إلى هذا المجلس، والتي تقارب عشر سنوات، لم تُقدَّم إلى مكتبي أي توصية استراتيجية، ولم تعقد أي مناقشات تمخضت عن حلول ملموسة للمشكلات التي نواجهها في حالة دارفور. ونجد أنفسنا عند نقطة جمود سوف تُشجِّع مرتكبي الجرائم على مواصلة وحشيتهم ليس إلا.

4 – وكما سبق أن ذكرتُ في مناسبات عدة، يتعيَّن علينا الانخراط في تحديد نهج جديد للحالة في دارفور. ويتطلب هذا تفكيراً استراتيجياً وتغييرات من قِبل الأطراف كافة. وحيث أجد نفسي في مواجهة ظروف تتحمل في ظلها موارد مكتبي الشحيحة المخصصة للتحقيقات فوق طاقتها بالفعل، ونظراً لافتقار هذا المجلس إلى بُعد النظر في ما يتعلق بما ينبغي أن يحدث في دارفور، لم يبق لدي سوى خيار واحد، وهو تجميد الأنشطة التحقيقية في دارفور حيث أحوّل الموارد إلى دعاوى

أخرى عاجلة، وخاصة تلك التي اقترب انعقاد المحاكمة فيها. ومن ثم، ينبغي أن يكون واضحاً لهذا المجلس أنه ما لم يتغير الموقف والنهج تجاه دارفور في المستقبل القريب، سوف يظل في جعبتنا القليل، وقد لا يكون لدينا أي شيء، يستحق أن ندرجه في تقاريرنا إليكم في المستقبل المنظور. والسؤال المطروح على المجلس والذي يحتاج إلى إجابة منه، هو: أي غرض ذي مغزى كان من المراد أن تؤدي تقاريري إلى تحقيقه؟ وهل هذا الغرض في طريقه إلى التحقق؟

السيد الرئيس،

5 – إن مزاعم الاغتصاب الأخيرة لمئتين تقريباً من النساء والفتيات في قرية تابت ينبغي أن يرتجف لها هذا المجلس ويهب لاتخاذ إجراء. وإنه لمن المزعج، وينبغي في الحقيقة أن يمثل مصدر قلق بالغ لهذا المجلس، أنه حتى في الوقت الذي يكثّف فيه مكتبي والمجتمع الدولي جهودهما لوضع حد لويلات الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على أساس الجنس، لم تسمح حكومة السودان بالوصول إلى جميع مناطق تابت، مما أحبط إجراء تحقيقات كاملة وشفافة في المزاعم الخطيرة التي أفادت بارتكاب جرائم جنسية وجرائم على أساس الجنس. ويجب على هذا المجلس أن يبرهن على إدانته القوية لتقاعس حكومة السودان عن تيسير الوصول إلى تابت، وينبغي عليه المطالبة بإجراء تحقيقات كاملة من دون أي عراقيل في هذه الجرائم من دون إبطاء.

6 – وإنه من غير المقبول أن التحقيقات في مثل هذه الجرائم الحساسة والخطيرة أُجريت في ظل وضع يتمتع فيه مرتكبيها بالسيطرة الفعلية على ضحاياهم وهن في بيوتهن وقراهن، وحيث لا يستطيع فيه المحققون أن يقدموا الحماية إلى الضحايا بعد أن غادروا مسرح الجريمة.

السيد الرئيس،

7 – بناءً على طلبي، وبفضل دعم هذا المجلس لإجراء تحقيقات في مزاعم التلاعب من قِبل بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) بالتقارير والتقصير في ذكر المعلومات فيها، أتوجه بالشكر إلى أمين عام الأمم المتحدة على اتخاذه خطوات فورية للتحقيق في هذه الادعاءات ولإتاحته ملخصه التنفيذي لمكتبي. ويأمل مكتبي أن يتخذ الأمين العام وهذا المجلس تدابير مناسبة للتعامل مع القضايا التي حددها التقرير ولتنفيذ توصياته بصورة فعالة. وومن الجدير بالذكر أن

تقارير الأمم المتحدة تُعدّ مصدراً هاماً وفريداً للمعلومات العلنية يعتمد عليه مكتبي في أنشطته في معظم الحالات، ولهذا السبب فإن أي مزاعم بالتلاعب أو التقصير في ذكر المعلومات تصير مصدر قلق لمكتبي.

السيد الرئيس،

8 – لقد أحطنا علماً بأسفار السيد عمر البشير في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، والتي قلت بشكل ملحوظ عن ذي قبل. ولا تزال مسألة أسفار السيد البشير قيد نظر هذا المجلس، وهو ما ينطبق أيضاً على وضعه كهارب من العدالة.

السيد الرئيس،

9 – أشاطر هذا المجلس قلقه العميق إزاء التدهور الخطير في الحالة الأمنية في دارفور، وما يخلفه ذلك من أثر سلبي عميق على المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. ولقد كان الأمين العام على صواب عندما أشار إلى أن العنف الجنسي والجنساني لا يزال سمة منتشرة للنزاع في دارفور، وهو ما ينطبق أيضاً على الهجمات التي تُشن على المدافعين عن حقوق الإنسان، وأفراد المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية. وإن هذه الهجمات غير المقبولة تستهدف ركائز المجتمعات المحلية، وهي بذلك تقوض بصورة خطيرة أي استقرار مستقبلي. ولذلك، سيدي الرئيس، يجب أن تتوقف تلك الهجمات.

10 – وقد ساعد وقوع حالات تشريد جديدة واسعة النطاق حدثت في خلال هذا العام على تفاقم الحالة الهشة أصلاً.

11 – ومما يثير القدر نفسه من القلق الأنماط المستمرة لعمليات القصف الجوي والهجمات المسلحة على السكان المدنيين من قِبل الميليشيا/الجنجويد، ولا سيما استمرار تورّط القوات المستنسخة حديثاً من الجنجويد، وهي قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان. ويبدو أن المؤشرات الواقعية لمكتبي توضح وجود نمط مماثل من الهجمات العشوائية وغير المتناسبة ضد المدنيين من قِبل قوات الدعم السريع.

السيد الرئيس،

12 – من الجدير تكرار القول مرة أخرى، كما حدث مرات ومرات، أن حكومة السودان، باعتبارها دولة الإقليم، تتحمل المسؤولية الأساسية ولديها القدرة الكاملة، اتفاقاً مع سلطتها السيادية، على تنفيذ أوامر إلقاء القبض التي أصدرتها المحكمة. وبالرغم من هذه المسؤولية الواضحة تقاعست باستمرار عن القيام بذلك. وتقاعست أيضاً، في الوقت نفسه، عن اتخاذ أي تدابير قضائية ذات مغزى على المستوى الوطني.

13 – ولا زلت على استعداد للعمل البنّاء مع المجلس في ما يتعلق بمسألة دارفور. والمطلوب هو تحول جذري في نهج هذا المجلس إزاء إلقاء القبض على المشتبه بهم على خلفية الوضع في دارفور. وأنا أُقدر أن جهوداً تُبذل لضمان تقديم هذا المجلس ردّاً موضوعياً على خطابات المحكمة الثمانية التي لم يبت فيها. وأعتقد أيضاً أن تضافر الجهود لتعزيز التعاون مع المحكمة قد يساعد على سد هذه الفجوة. وفي هذا الصدد، أدعو جميع الدول وهذا المجلس إلى إيجاد طرق مبتكرة لدعم الدول التي قد تكون أكثر عرضة للزيارات التي يعتزم أن يقوم بها السيد عمر البشير أو الأفراد الآخرين الذين صدرت بحقهم أوامر بإلقاء القبض.

14 – وأشكركم سيدي الرئيس وأصحاب السعادة على حسن الإصغاء. | مكتب المدعي العام